

مسألة بناء الدولة في الوطن العربي

constitution de l'état dans les pays arabes

راني عبد القادر *

جامعة الجزائر 03

raekmag@gmail.com

سعدي سعيد

جامعة الجلفة (الجزائر)

drsaad@gmail.com

ملخص:

تنطلق هذه الدراسة في توصيفها لمسألة بناء الدولة في الوطن العربي من حيثيات الظرف التاريخي الذي مرت به المنطقة العربية، ممثلاً في التعاقب الاستعماري المختلف على المنطقة، إضافة إلى الخلفية الثقافية التي كانت قاعدة مهمة لبزوغ أي ظاهرة سياسية بما فيها الدولة، فضلاً عن تأثيرها الحتمي من خلال ما يحمله المجتمع العربي من قيم، مجسدة في هذه الدراسة بمبدأ الاصطفائية والقداسة كبعد ديني في القضية، والذي تشكلت بموجبه مجموع الطوائف الدينية، إضافة إلى منطق الأبوية المستحدثة كبعد اجتماعي، والذي أدى إلى هيمنة القادة وانفرادهم بالقرار السياسي.

كلمات مفتاحية: الدولة، بناء الدولة، الاصطفائية، الأبوية المستحدثة.

Abstract:

La question de constitution de l'état dans les pays arabes, cette étude à pour objectif : la question de la constitution de l'état dans les pays arabes selon les circonstances historique que la région arabe à traverse ,symboliser dans le colonialisme multiples qu'a connu la région plus la culture, qui à former une bonne base pour atteindre n'importe qu'elle phénomène politique y est compris l'état.

En plus de son influence inévitable à travers tous ce que porte la société arabe en valeurs symbolisé dans cette étude par le principe de la sélection et le sainteté comme une dimension religieuse dans l'affaire ,qui à former les groupes des sectes religieuse en plus de la logique paternal innové comme une dimension social. Qui à engendré une emprise des laideurs et leur individualisme de le décision politique.

Keywords: l'état, constitution de l'état, Éclectisme, Paternalisme innovant.

1. مقدمة:

خضعت المنطقة العربية كغيرها من مناطق العالم لتغيرات الزمن المتعاقبة عليها، وأثرت فيها على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية، مشكلة بذلك مجتمعات وتكوينات سياسية يختلف الحالي فيها عما سبقه، من حيث طرق ووسائل ضبط العملية التي تدار بموجها أمور وشؤون الحكم، ولكن محافظة في الوقت نفسه على بعض من الخصوصية العربية التي ظلت ملازمة لنظم الحكم إلى يومنا هذا، حيث تعاقبت على المنطقة مجموعة من الكيانات اصطاح عليها العرب لفظ الدول، كالـدولة الفاطمية والحمادية والزيانية .. والدولة الأموية والعباسية وفيما تلتهم الدولة العثمانية، حتى فترة الاحتلال والانتداب والتي أدخل من خلالها المستعمر أنظمة ومؤسسات اقتصادية وسياسية وإدارية وقانونية للسيطرة على المنطقة من أجل استنزاف ثرواتها، وتعد هاته الفترة -الاستعمارية- هي الفارقة بين أنظمة الحكم العربية التقليدية وبين نشوء الدولة القطرية العربية بالمفهوم الحديث.

وحين تخلصت الدول العربية من قبضة الاحتلال وانفكت عنه مشكلة بذلك الأقطار الحالية لها، دخلت الساحة الدولية في فترة تشهد تجاذبات اقتصادية وإيديولوجية حادة، وفي الوقت نفسه لم تكن أكملت البناء الداخلي لها، من خلال إرساء دعائم حقيقة -قانونية ومؤسسية- يمكن أن تؤسس لنظم ثابتة ومستقرة لأطول فترة ممكنة، لهذا جاء انبعاث أو نشوء الدولة العربية الحديثة استثنائي، الأمر الذي دفع بالكثير إلى وصف الدول العربية بأنها غير مكتملة البناء وأنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نعمد إلى دراسة ظواهر سياسية في الدول الغربية ومحاكاتها على الواقع العربي، أو أن نفرض نماذج لدول عمرها مئات السنين من الحداثة، على دول لازالت في المرحلة التكوينية وخاضعة لإرثها الثقافي والاجتماعي في أبعد صوره من حيث البداوة والقبلية والانتساب المعق للطائفة ونحوها، وهناك من يرى أنها مادامت أنها تشكلت هذه الكيانات العربية ودخلت ضمن معترك المجتمع الدولي، فيمكن أن تكون ظواهر قابلة للدراسة.

ومن هذا المنطلق كيف نشأت الدولة العربية؟ وإلى أي مدى يمكن أن تكون وفقت الدول العربية في بناء ذاتها؟ وما هي أهم القيم الاجتماعية والخلفية الثقافية التي أسست لبناء الدولة؟

2. التأصيل النظري لبناء الدولة:

للحديث عن بناء الدولة يجب معرفة معنى الدولة أولاً وما يتعلق بها من مسائل، لهذا يتناول هذا المطلب:-
مدخل حول مفهوم الدولة - ومفهوم عملية بناء الدولة.

1.2 تعريف الدولة:

تعد فكرة الدولة من بين المسائل التي حظيت بعناية استثنائية منذ الإغريق إلى أزمنة الحداثة المعاصرة، فتعددت تعريفات الدولة باختلاف خلفية القائمين بتوصيفها من حيث التخصص في أفرع العلوم الإنسانية المتعددة، فيرى مثلاً كل من أفلاطون في كتابه الجمهورية وأرسطو في كتابه السياسة، أن الفرد لا يمكنه العيش بمعزل عن الجماعة، وفي نفس الوقت لا يمكنه العيش في جماعة بها صراعات إلا إذا توافرت شروط والتزامات وفق ما يضمن قواعد التعايش السلمي والوفاق الإنساني،¹ ما يستدعي البحث عن كيان جامع يلتقي بداخله الجميع ويحمي في الوقت نفسه سلامة الفرد ومصالحه، فكانت بداية تشكل المفهوم الرامي إلى ضرورة وجود

كيان منظم للجماعة البشرية، وما يقتضيه من قوانين وأسس يجب أن يقوم عليها بالموازاة مع امتلاك قوة للإكراه، ترد من يحدد عن قيم الإجماع العام إلى نهج الجماعة الذي ارتضته لنفسها ممثلاً في الدولة.

2.2 مفهوم عملية بناء الدولة:

انطلاقاً من فكرة الدولة الوطنية والتي ظهر أول استخدام لها حسب بعض المفكرين في مؤتمر وستفاليا عام 1648، حيث عد الفقهاء الدستوريون ثلاثة مكونات للدولة الوطنية هي الإقليم والشعب والحكومة،² والدولة الوطنية بهذا المعنى هي هيئة مصطنعة يبنها الشعب والحكومة، يفوض بموجبها الشعب السلطة السياسية للحكومة، لتحكم هذه الأخيرة السيادة والسلطة على الإقليم، ولا تسمح لأي قوة داخلية أو خارجية أن تمارس السلطة على مواطنيها،* وتشير عملية بناء الدولة الوطنية إلى عملية تحول شامل ومتكامل، فعلى المستوى السياسي ينبغي تأسيس عقد اجتماعي -دستور- يجسد إجماع المواطنين حول النظام السياسي أو قواعد اللعبة السياسية، وتشكيل قنوات ربط بين الدولة والمواطن تؤسس لعلاقة سياسية مباشرة بين الفرد والدولة، بحيث تتعامل الدولة مع مواطنيها بشكل مباشر ولا تقبل توسط النخب التقليدية بين مؤسساتها والمواطن،³ وعلى المستوى الثقافي والاجتماعي ينبغي بناء الأمة من خلال تجريد القرابة من وظائفها السياسية، وإضعاف الولاءات الأولية لصالح الولاء العام، فبدون أن تنتشر وتتغلغل فكرة الدولة على نطاق واسع في أوساط السكان فإن مؤسسات الدولة وأجهزتها تجد صعوبة في أن تعمل وتحافظ على استمراريتها، ويأتي ذلك من خلال إدماج كافة السكان في العملية السياسية،⁴ وعلى المستوى الاقتصادي ينبغي التحول من الاقتصاد الريعي والاقتصاد المعيشي إلى اقتصاد السوق الذي تمثل الضرائب أحد ركائزه،⁵ أي ينبغي أن تكون الدولة على اطلاع تام بتفاصيل العملية الاقتصادية، وفي نفس الوقت لها قدرة في التأثير على توجيه السياسات الاقتصادية نحو ما يخدم المصلحة العامة.

وهناك مقاربتان رئيسيتان لبناء الدولة الوطنية هما الأولى: المقاربة الماضوية والتي تقوم على تحقيق الاندماج الاجتماعي من خلال التأكيد على وحدة الماضي والروابط المشتركة الموروثة من الماضي، وتحفيز الأفراد على التوحد وفقها، فالأمة من منظور هذه المقاربة هي التي تصنع الهوية القومية الجامعة،⁶ والثانية: المقاربة التحديثية والتي يرى روادها أن الأمم كيانات مصطنعة وأن الهويات القومية هي التي تصنع الأمم وليس العكس، وتشكل نتيجة التحول من نظام اجتماعي إلى آخر، وذلك أن الهوية القومية تخضع لمراجعة الشعب بصورة دائمة،⁷ وقد كان يراد بالمفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من الاستعمار الجديد، من خلال صياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية، أما مفهوم بناء الدولة الذي شاع بعد الحرب الباردة ركّز على إعادة بناء الدولة الفاشلة وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي والاقتصادي، ففضية بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم، وبناءً على ذلك تباينت التعريفات حول عملية

بناء الدولة نظرا لتداخل مركباتها من جهة واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى.

لكن يمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصب اهتماماتها حول مسألة بناء الدولة، فيعرفها فرانسيس فوكوياما مثلاً بأنها "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي بما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها"⁸، ففوة الدولة حسب فوكوياما تقاس بمدى كفاءة وفعالية وقدرة مؤسسات الدولة على أداء وظائفها والأهداف المختلفة التي تضطلع بها، وبناء الدولة يتم بالتركيز على بناء القدرة المؤسساتية، لأن إشكالية بناء الدولة لدى العديد من الدول الفاشلة أو الضعيفة تكمن في ضعف الحكم والإدارة والتنظيم وقصور المؤسسات على مستوى الدولة، فمشكلة الحكم والإدارة الداخلية انعكس سلباً على مستوى النظام الدولي، بحيث فتحت المجال على انتهاك سيادة الدول الأخرى نتيجة تراجع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، في إطار ما يسمى "حق السيادة" على الدولة الضعيفة أو الفاشلة،⁹ من جهة أخرى ركز جابريل الموند على الجانب العلماني لبناء استقرار الدولة، حيث يربط بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلوساكسونية،¹⁰ وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية موحدة،* وحسب الموند فإن بناء المؤسسات يقوم على أداء هذه الأخيرة لوظائفها وذلك من خلال تبني مفاهيم تجنب التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية، حيث استخدم في ذلك مفهوم النظام محل الدولة والوظيفة محل السلطة والأدوار محل المناصب والأبنية بدل المؤسسات،¹¹ وعلى خلاف الموند اتجه المفكر صامويل هنتغتون في أن عملية بناء الدولة تكمن في ضرورة تبني مجموعة من المعايير، يستطيع من خلالها تحديد مدى التمايز البنائي والتخصص الوظيفي الذي وصلت إليه المؤسسات السياسية في مجتمع ما، بحيث تكون هذه المؤسسات التي تطبق عليها هذه المعايير مؤسسات حديثة تحقق قيم التخصص والتمايز، ومن ثم فإنها تعدد دلالة تحقق التنمية¹²، ويذهب هنتغتون إلى تقديم ثلاث متغيرات ضرورية لبناء الدولة متمثلة في:¹³

- بناء سلطة سياسية قومية واحدة محل السلطات التقليدية الدينية والعرقية وذلك من خلال تحقيق التكامل القومي والمركزية وتجميع القوة في مؤسسات فعالة معترف بها، وترتبط هذه العملية بالهوية القومية التي تسمو على ما عداها من انتماءات دونية.

- تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية وتتضمن هذه العملية توزيعاً للموارد والقوة على أساس الانجاز وترتبط هذه العملية بالمؤسسات وبناء الدولة .

- توزيع المشاركة السياسية في المجتمع وترتبط المشاركة بالمساواة.

في حين انطلق ديفيد أستون في كتابه تحليل النظام السياسي من فرضية أن بناء الدولة في جوهرها هو عملية سياسية لأن النظام السياسي في حالة حركة تفاعلية دائمة مع البيئة الداخلية والخارجية والغايات التي وجدت من أجلها الدولة تجد أصولها المعرفية ضمن نموذج التحليل النسقي الذي قدمه،¹⁴ وهو الأمر الذي يجعلها قريبة المعنى من مفهوم التحول الديمقراطي، والذي يشير إلى مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم التسلطية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة داخل أبنية الدولة، بحيث يتضاءل نصيب الدولة لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من

الدولة والمجتمع، يكون هنا أمام إعادة بناء الدولة من حيث التغيير الذي يطرأ على مؤسساتها أو على شكل نظام الحكم فيها.

3. نشأة الدولة العربية:

تختلف الرؤى والطروحات بين الكثير من المفكرين العرب ونظرائهم الغرب، خاصة أصحاب التوجه الإسلامي والقوميين الناقمين على الاستعمار فيما يتعلق بالمسائل السياسية والاجتماعية،* كما هو الحال بالنسبة إلى نشأة الدولة العربية ومنتهاى جذورها، فمنهم من يردّها إلى عمق التشكيلات البشرية في تاريخ العرب ومنهم من يربطها بالحدثة وظهور المؤسسات، وبين هذا وذاك يبقى الاستعمار محطة مهمة في تاريخ الدولة العربية -رغم قساوته- إلا أن الفترة التي سبقتها والتي تلتها مختلفتين، ومرد ذلك داخليا إلى البنية المجتمعية التي وجد عليها العالم العربي وكيف تركها بعد أن أثر فيها، وخارجيا تغير الساحة الدولية وتسارع أحداثها في الفترة التي أخذت فيها الدول العربية استقلالها محاولة تشكيل شخصية مستقلة لها مبنية على السيادة، الأمر الذي يجعل الأخذ بفترة الاستعمار ضرورة مهمة في تاريخ الدولة العربية.

1.3 قبل الاستعمار:

رغم وجود العديد من الكتابات تشير إلى تشكل بعض التجمعات ذات التنظيم السياسي في المنطقة العربية يعود إلى العصور الأولى مثلما ما حصل من حضارة في العراق ومصر واليمن ونحوها، والتي عرفت ظهور مجتمعات أنشأت مجموعة من الضوابط وهيئات للحكم تمكنها من السيطرة على المجتمعات التي توسعت في تلك الفترات، كان يمكن لها أن تكون نواة للتنظيم الحديث على غرار الحضارة اليونانية بالنسبة للطروحات الغربية الحديثة، إلا أن إشكالية وطبيعة الحكم في العالم العربي تمتد في أبعد صورها إلى فترة ما بعد الخلافة، فجل الكتابات تنتهي إلى هاته الفترة، كون الإسلام حجب الصورة عما كان يجوب قبله في المجتمعات العربية، من خلال الموروث الحضاري والثقافي الضخم الذي ورّثه في الأمة، إضافة إلى كونه قدم النموذج الأكمل للبشرية فيما يخدم جميع المصالح المتعلقة بشؤون البشر بما فيها الشأن السياسي، وفي الوقت نفسه وصلت فترة حكم الرسول صلى الله عليه وسلم إلى مستوى من الكمال لا يمكن مجاراتها في العصر الحالي* مع ما تلتها من فترة الخلفاء -فيما يعرف بصدر الإسلام-، حيث تعتبر هذه الحقبة فترة للعصمة والتنزيه يُعتمد عليها من حيث النصوص ومحاولة تفسيرها وتكييفها على الواقع المعاصر، ولكن كنموذج يمكن إحياءه وتجديده تكاد تنعدم الطروحات في هذا الاتجاه خاصة إذا استثنينا أصحاب الدراسات الإسلامية،* ومع ذلك بقيت الكتابات لأصحاب الفكر الأوائل لا تكاد تخلو من البعد الديني، الأمر الذي جعلها تجيز اقتران السلطة السياسية بالسلطة الدينية، بل ومصدر للشرعية في كثير من الكتابات، ومرد ذلك أن الإسلام أعطى مكانة عالية للحكم لكي لا تُقوّض قواعده ومبادئه على غرار جميع المجالات التي أولاهها الإسلام عناية فائقة، لكن انتقلت بموجبها قيمة الحكم وقداسته النص إلى قداسة لشخص الحاكم في حد ذاته عند كثير من المفكرين والساسة على حد سواء، وأخفها طرعا أنهما توأمان ومتلازمان، حيث أورد أبو حامد الغزالي في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد أن "الدين أسُّ والسلطان حارسٌ وما لا أسَّ له فمهدومٌ وما لا حارس له فضائع"،¹⁵ وكذلك أدت في كثير من الأحيان إلى شخصنة الدولة وربطها بشخص الحاكم، وهو ما نجده في التسميات المختلفة للدول التي تعاقبت على المنطقة العربية*، حيث

تسمى بأسماء الأشخاص أو أسماء سلالات في النسب معينة، وتعد الدولتان الأموية والعباسية اللتان شهدتا نظام حكم يمكن أن يكون الأكثر مؤسساتية وتوسعا، هما الدولتان الأكثر شأنا بين جميع الدول المتعاقبة على المنطقة العربية من عصر ما بعد الخلافة إلى غاية العصر العثماني.

ومنذ القرن السادس عشر ميلادي وبمجيء السلطان سليم الأول على رأس الدولة التركية وجه العثمانيون أنظارهم إلى المشرق العربي وشمال إفريقيا، حيث تم ضم العالم العربي للدولة العثمانية* بعد أن أصبح دويلات مفككة، وكانت الدولة العثمانية قريبة في طبيعة الحكم من الدولتين السابقتين الأموية والعباسية، مع اختلافات بسيطة كنقل عاصمة الخلافة إلى خارج الوطن العربي ودخول التركية كلغة رسمية واعتماد الزي الرسمي للواقفين على الشأن العام من كُتاب وشرطة ... وقد سارت الدولة العثمانية على نوع من الإدارة اللامركزية، حيث أبقت للإمارات والولايات المحلية دورها واستقلالياتها في التسيير، وهنا عمد الأتراك على الحفاظ على البنية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد العربية، وترك لهم اختيار طريقة الحكم، فظلت العشائرية والقبلية هي النسق السائد في البلاد العربية، في حين اقتصرت وظيفة الدولة على حفظ الأمن وجمع الضرائب وفض المنازعات واعتبرت الخدمات العامة مسؤولية الأفراد والجماعات،¹⁶ ما حال دون انفتاح العرب على نموذج جديد في شكل وبنية الدولة، وبقيت المرحلة العثمانية على هذا النهج حتى ضعفت وأصبحت مقاطعاتها العربية محل أطماع للدول الأوروبية التي ظهرت كقوة جديدة برغبات توسعية انتهت باحتلال العديد من الأقطار العربية.

2.3 فترة الاستعمار:

في هاته الفترة -فترة الاستعمار الأوروبي- والتي تم من خلالها تقسيم للوطن العربي بين الدول الغربية الاستعمارية*، ولعل أهم استعمار عرفه الوطن العربي كان الاستعمار الفرنسي ثم الاستعمار البريطاني، ورغم بعض الاختلافات إلا أن كلا الدولتين يتفقان في النمط الاستغلالي للمنطقة ماديا ومعنويا، مع أن المؤرخين يذهبون إلى كون فرنسا أكثر سلبية من حيث التأثير على الجانب الهوياتي بما فيه الدين واللغة ونحوها، في حين كان الاهتمام الانجليزي ينصب على التحصيل المادي أكثر،¹⁷ ويرجع ذلك إلى طبيعة الحكم، فالاستعمار البريطاني لم يكن مباشرا إلى درجة عسكرة الحياة كحال نظيره الفرنسي، حيث كانت الإدارة البريطانية تعمل على إبقاء الحاكم المحلي، وتعين مندوبين ومستشارين بريطانيين إلى جانبه لإدارة البلاد، عكس الاستعمار الفرنسي الذي يستهدف القيادات والشعوب على حد سواء إلا ما يتعلق ببعض المخبرين، ويعمل على استبدالهم بحكام ومستوطنين أوروبيين،¹⁸ وهذه الفترة شهدت السياسات الكولونيالية* التي لم تشجع على العمل الدستوري، بل إنها حاربت هذا العمل وأعاقته في كثير من الأحيان،¹⁹ فالفترة الاستعمارية أخذت منها الدول العربية الحدود السياسية لأقاليمها الجغرافية نتيجة تقاسمها للتركة العثمانية، أما من حيث إرساء أنظمة حكم أو بناء مؤسسات سياسية متماسكة لم تشهده هذه الفترة، وبقيت الدول العربية في الفترة الاستعمارية على هذه الحال إلى أن شهدت الثورات التحررية واستطاعت التخلص من الهيمنة الاستعمارية ودخول مرحلة جديدة، ولكن يمكن أن يستثنى من ذلك الجانب الثقافي وتأثيره فيما بعد على القادة والشعوب معا، إذ حتى وإن لم يمارس العرب الحكم في هاته الفترة، قد لاحظ قاداتهم بعض الممارسات الأوروبية الجديدة عن ثقافتهم فيما يتعلق بمسائل تسيير شؤون الدولة، وكذلك نظام الضبط الذي انتهجه المستعمر زرع إلى حد كبير لدى الشعوب فكرة الإذعان والخضوع للقانون، ما استفاد منه القادة بعد الاستقلال لفترة جيل أو جيلين.

3.3 بعد الاستعمار:

وبعد فترة الاستقلال حققت الدولة القطرية العربية بعض الانتصارات كما واجهت في الوقت نفسه مجموعة من الانتكاسات، يرجع ذلك إلى ضعف هيكلها الداخلي من جهة وتعدد الخلافات والصراعات العربية البينية من جهة أخرى، إضافة إلى جملة من ضغوطات العالم الخارجي وبنية النظام الدولي، حيث يرى عبد الوهاب الأفندي أن "نشأة النظام الدولي المعاصر جاءت على حساب المسلمين، فقد خرج هذا النظام إلى الوجود على أنقاض الدولة العثمانية دولة المسلمين المركزية حينذاك"،²⁰ حيث ما إن تتخلص دولة عربية من الحكم الأجنبي حتى يتم الاعتراف بسيادتها بشرط الاعتراف بقواعد القانون الدولي كشرط لدخولها للمنظمات الدولية، وعلى ضوء هذه الشروط يتم تعميق مسألة الحدود الإدارية التي رسمتها الدول الاستعمارية،²¹ فلا يمكن تجاهل هذه النشأة غير الطبيعية للدول القطرية ونحن نبحث في طبيعة أنظمة الحكم التي قامت في هذه الدول وفي فرص تطورها نحو الديمقراطية، فقد سعت الدول العربية إلى بناء نماذج لأنظمة حكم خاصة بها حسب خصوصية ومصصلحة كل بلد، ولكن لم تستطع هذه النماذج تجاوز بعض النقائص والسلبيات التي قد تشترك فيها جملة وتفصيلاً في ظل غياب الدولة القومية العربية الرائدة.

فذهبت الدولة العربية في فترة ما بعد الاستقلال إلى تطبيق بعض السياسات منها ما هو اشتراكي ومنها ما هو لبرالي، من أجل بناء الدولة والنهوض بالاقتصاد بهدف إخضاعها بعد أن أُممتها تحت وطأة الأطروحات الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق مشروعات موجهة سلفاً بهدف إلباسها ثياباً قومية وتغيير المنظر الاستعماري بالإطار القومي أياً كان توجهه الذي يعد من أسباب إخفاق منظومة الدولة القطرية، التي انقادت بحكم سياساتها المختلفة إلى الاستعجالي والآني لا الاستباقي والبعيد الأجل،²² وتنفرد الدولة القطرية العربية بخصوصية فريدة في نوعها وهي أنها جاءت من فراغ أملى عليها انتهاج سياسات صعبة وخطيرة لا بحكم افتقارها الأرض الصلبة التي تتكى عليها فحسب، بل انتظام وجودها أيضاً وتفعيل كيانها كذلك ضماناً لعلاقاتها بالمجتمع الأمر الذي ترتب عليه علاقات منها:²³

- احتواء المجتمع من أجل فرض وجود الدولة عن طريق تبني سياسات ظرفية ومحدودة.
- غياب المشاركة السياسية وتنصل الأكفاء من المسؤولية في هرم السلطة وتمثيل المجتمع بغير المؤهلين عن طريق المحاباة والولاءات والرشوة.
- كثرة العنف السياسي في غياب من يوطر العلاقات بين الدولة والمجتمع العربيين لكي تقوم على التكامل والتضامن لا على المصالح الضيقة.
- استئثار المظاهر السلبية المنضوية تحت الدولة كالفساد السياسي والإداري.

فالبنية الذهنية لمن أوكل لهم بناء الدولة في العالم العربي غداة الاستغلال كانت منهكة حول ترتيب الشأن الداخلي والسيطرة عليه من جهة، وسد الباب أمام الأطماع الخارجية التي تعد قوة البلد وتمكنه من ذاته السبيل الأنجع للخلاص منها من جهة أخرى، خاصة أن هذه النخب حديثة عهد بالاستعمار، ما يعني أن الفكر التحرري الممزوج بالحماس الثوري لازال في مخيلة القادة، الأمر الذي جعل جل الاهتمامات في هاته الفترة تدور فحواها

حول القضايا الاستعمارية وكيفية التحسين ضدها، وخاصة أن النخب التي بيدها مقاليد التحكم في البلد أغلبها من القيادات التي خاضت عمليات الانفكاك من الرابط الأوروبي.* جاءت الرؤية نحو بناء الدولة على عجل، نتيجة الأوضاع الداخلية المثقلة بالمشاكل التعليمية والاجتماعية والصحية.. ونحوها، مع اثار العهد الاستعماري الذي عمر طويلا في بعض الأقطار العربية وأبقى لنفسه تبعية بعض الأقطار أو بعض أجزاء الأقطار، أثر ذلك في تشكل رؤية سيادية واضحة المعالم، إضافة إلى اصطدام القادة العرب بالكيان الجديد بين ظهرانهم -الكيان الصهيوني- وجعله تنمة للعمل التحرري، كل هذه الظروف استدعت وضع أسس تقوم عليها هذه الدول المشكلة حديثا، في الوقت الذي ظهرت فيه فكرة فرض الزعامة العربية، حيث ذهب القادة العرب في محاولة إظهار كل بلد على أنه الرائد والمتملك للكلمة على العالم العربي، فتركزت المهام الأساسية للدول العربية المستقلة حسب الهرمسي في هاته الفترة حول مسألتين هما:²⁴ -استكمال أجهزة الدولة -وبناء الاقتصاد وهيكلته.

أي تغليب الجانب الاقتصادي والسياسي على الجانب الاجتماعي، ما أثر على بناء الدولة ونمط العلاقة بين الشعوب والأنظمة الحاكمة، فكانت قوة الدولة في اهتمامات القادة في هاته الفترة كيف لها أن تكون متحركة في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد اعتمدت كل من مصر وسوريا والجزائر مثلا النمط الشعبوي والمغرب النمط المصالحى، في حين أخذت بعض الدول كتونس خط الوسط بين هذين النمطين، أما البعض الآخر فاعتمد نموذج الممارسة المباشرة بمستوياته العديدة كما هو الحال مع ليبيا، أما الأنظمة الملكية فرجعت إلى الشرعية الدينية الممثلة في شخص الملك،²⁵ هذا ما ميز أنظمة الحكم العربية في هذه المرحلة، حيث اتسمت غالبيتها بالطابع الكوربوراتي* في شتى مجالات تعاملها مع مجتمعاتها، واتسمت في الوقت نفسه بالضعف الاقتصادي وعدم الفعالية في الأداء السياسي، إضافة إلى القصور الذي نتج عن سلوكات القادة، نجد أن الدولة العربية لما اختارت أن تخلق هوية وطنية قطرية اصطدمت بقناعات مواطنيها التي ترنو إلى هوية أوسع متعلقة بها كالعربية والإسلامية، أو هويات أضيق ممثلة في الطوائف والاثنيات المحلية.

4. الخلفية الثقافية للبلدان العربية:

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تصنعها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي وتركيبته الاجتماعية، إضافة إلى المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماؤه المختلفة، فالثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وهي بذلك تختلف من بلد لآخر، حتى ولو كان شعباها ينتهجان نفس الأساليب الحياتية وينتميان إلى نفس الحضارة، لهذا حظي موضوع الثقافة باهتمام العديد من الباحثين، ويعود استخدام لفظ الثقافة السياسية إلى عام 1956 عندما استخدمه غابريال الموند كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي، حيث عرفها "أنها مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"،²⁶ ويعتقد الموند أن الثقافة السياسية تضم ثلاث جوانب جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب يخص تعلق الفرد بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشكل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية،²⁷ وهذه الأنماط التي قدمها الموند يمكن أن تساعد في تفسير بنية الفكر لدى الفرد العربي، وقد يكون الجانب الثاني هو الأهم في تحديد مكانة الثقافة في التأثير على بنية النظام السياسي، لأن مؤشر الوجدانية والتعلق بالقيم والأفراد لدى الفرد العربي مرتفع إلى درجة متقدمة، بينما

الجانب الأول والثالث واللذان يخصان المعرفة والتقييم قد يؤخذ بهما في حالات ما بعد النضج وتشكل الأنظمة السياسية في صورتها النهائية، حينها يدرك الفرد حدود صلاحية النظام السياسي ويدرك بالمقابل ما له وما عليه في ظل العلاقة الارتباطية بينهما، ومنها يمكن له تقييم مجريات العملية برمتها.

وفيما يخص الطروحات التي تناولت الجذور التاريخية للخلفية الثقافية العربية، فكثيراً ما اقترنت بالخصائص، وتناولها البعض من عدة زوايا كغياب التنشئة وذكورية المجتمع ونحوها من الأسباب التي شكلت الثقافة السياسية العربية، ولكن المتتبع لمسارات التحول العربي من خلال العوامل الداخلية، يجد أن معظم النماذج شهدت تفككا مشكلة بذلك فسيفساء طائفية على غرار سوريا أو فسيفساء قبلية على غرار ليبيا أو مجتمعتين معا كما في العراق واليمن، وأن الدول الأقل تصدعا هي التي كانت توصف بأنها الأكثر تجانسا مجتمعيا كتونس مثلا، لهذا رأينا أن أهم الجذور المشكلة للثقافة السياسية العربية هي القداسة التي تشكلت بموجبها البنى الطائفية، ومنطق الأبوية المستحدثة الذي تشكلت بموجبه البنى القبلية، ومتبادلتين للأدوار في الوقت نفسه، حيث أنهما يتقاطعان في كون القادة الدينين يفرضون منطق الأبوية على مريديهم، كما أن مشايخ العشائر يحضون باحترام متميز قريب من القداسة يعلو على القادة السياسيين في كثير من البلاد العربية، هذا إذا ما أضفنا أن القادة السياسيين في الأخير هم نتاج أحد المدرستين في البلاد العربية.

1.4 الاصطفائية -القداسة:-

للدين مكانة متميزة في نفسية الفرد العربي فهو ممزوج بهويته، الأمر الذي يقول عنه برنارد لويس "أن الإسلام ليس قضية إيمان وتطبيق فحسب، ولكنه هوية وولاء كذلك"،²⁸ حيث يمتاز الفرد العربي بالحضور القوي للعنصر الديني في ثقافته السياسية، ومرد ذلك إلى كون جميع النصوص الفكرية التي يتلقاها الفرد العربي لها مستويات عدة من حيث مستوى الطرح أو القيمة العلمية أو المصادقية.. ونحوها، ولكن هناك شق آخر يتعلق بمكانة النص المتناول في ذهنية متلقيه، هنا تمتاز النصوص الدينية بالقداسة دون غيرها من النصوص الأخرى، ما يجعل من الصعب التأثير على البنية الفكرية للفرد العربي، خاصة إذا ما تصادم النص المقدم له مع رصيد ديني في ذاكرته، ومرد ذلك أنه في فترة ما بعد الخلافة شهدت البلاد العربية ثورة فكرية على الصعيد الديني، تم بموجبها ظهور اجتهادات مختلفة في تفسير النصوص الدينية، فحدث أن عرف نص واحد مجموعة من التفسيرات من طرف رجال الدين نتيجة لتعدد المدارس العلمية، لكن تعامل الأفراد مع رجل الدين في هاته الحالة كان بمنطق الأبوية والانتصار له على غرار الانتصار لشيخ القبيلة، بغض النظر عن قوة الحجة المقدمة في التفاسير، انتقلت بموجبها القداسة من النصوص إلى الأشخاص، وشهدت تعنتا ممزوجا بالاستماتة في الدفاع عن الأفكار كونها تحظى بقدسية متميزة أضيف له الانتصار للرجال،* الأمر الذي أدى إلى ظهور التنوع المجتمعي على أساس ديني، وينسبها البعض إلى تصرفات السياسيين حيث يرجّحون أن مرد ذلك إلى البطش والقمع السياسي المسلط على الشعوب،²⁹ فالتيارات التي أخذت مواقف سياسية للدفاع عن حقوقها تحولت إلى فرق دينية أحدثت تباينا مجتمعيا، ولم يكن للجمهور وحده يدا في حصول التباين بل لعبت الأنظمة الحاكمة دورا كبيرا في ذلك باعتمادها على المذهب كوسيلة لتعزيز شرعيتها.

وفي القرن العاشر ميلادي ظهر النموذج الأكثر اكتمالا للمذهب الديني الذي يضم منظومة عقدية بالتوازي مع تشكلا اجتماعيا متميزا عن الآخرين، وازداد الاهتمام بأمور الدين بشكل لافت،* وتحولت المدرسة الفقهية أو العقدية إلى قاعدة لنظام اجتماعي ذات ثقافة شعبية خاصة بها ونظام مصالح مستقل عن النظام العام³⁰، وهو ما جعل الولاءات تتعدد داخل البلد الواحد، وهو كما يرى الأنصاري محمد جابر "أن العربي المسلم تتنازعه ولاءات الانتماء العقائدي الحضاري والانتماء العصبي والانتماء السياسي أي الانتماء إلى الكيانات السياسية"³¹، حيث يؤدي التمسك المفرط بالنصوص والزعامات إلى ظهور تمايز ثقافي داخل المجتمع الواحد ويؤثر في تكوين رؤية موحدة نحو إرساء دعائم الدولة الجامعة، كما تؤثر على الاستقرار السياسي بصفة عامة، فالتجانس الثقافي والتوافق والانسجام بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار بكل أبعاده، أما التجزئة الثقافية والاختلاف والتباين بين ثقافة الصفوة وبين ثقافة الجماهير قد ينجم عنه تعارض بين الثقافة السياسية السائدة المسيطرة والثقافة الفرعية،³² هذا من جهة الإملاء والتلقين أي من حيث المستوى العمودي للعملية إذ تكون البنية الذهنية للقمة والقاعدة على طرفي نقيض، يقابلها المستوى الأفقي الذي يحصل بين الجماهير أنفسهم، لما تتعدد تكويناتهم ومنايع التلقين لديهم يمنع ذلك من انصهارهم في بوتقة واحدة، أو إيجاد نظام حكم يكون جامع للأطياف المختلفة بعيدا عن الإكراه، أي يتقبله الأفراد بمحض إرادتهم وهو الأمر الشبه مستحيل في ظل تعدد القنوات والانتماءات.

وهو ما تنبه له العديد من المفكرين على غرار ليبسات الذي ركز بشكل كبير على أهمية التعليم في بناء الثقافة السياسية، حيث يرى بأنه يفترض من التعليم أن يوسع آفاق الناس ويمكنهم من فهم الحاجة إلى قواعد التسامح ويحد من التمسك بالمذاهب الأحادية المتطرفة ويزيد من قدرتهم في صنع خيارات انتخابية عقلانية، فالفرد المتعلم بطريقة صحيحة بإمكانه فهم وتتبع القواعد الفعلية للديمقراطية كالتسامح مع المعارضة وتبني توجهات سلمية اتجاه الأقليات الاثنية والعرقية وإيمانه بنظام التعدد الحزبي مقارنة بالأحادية الحزبية أو الانصياع وراء الحاكم في الأنظمة الملكية الوراثية، وهو ما تفتقده الدول العربية التي يشهد تعليمها في مناهجه سيطرة التوجهات الجزئية على التوجه العام، وحتى وإن توفر التعليم الوطني الجامع تبقى أساليبه وبرامجه موجهة لخدمة النظام ومؤسسته، ويكون بذلك موجه وخاضع لرقابه شبه أبوية من طرف السلطة الحاكمة.³³

2.4 منطق الأبوية المستحدثة:

ينطلق نظام الأبوية في المجتمعات العربية من بنية الأسرة كون السلطة الأسرية تخضع للأب من بين جميع الأعضاء المشكلين للأسرة ولا تخضع قراراته للمناقشة، وانطلقت هذه السلطة إلى عموم المجتمع بما فيها القبيلة وأبوية شيخها والحزب وأبوية زعيمه .. إلى أبوية القادة أينما كانوا، ومع بداية تشكل الدولة العربية الحديثة ظهر مفهوم الأبوية المستحدثة، وذهب الكثير في تفسير مراحلها، مثلما ذهب إليه مراد مهني أن اللحظة التأسيسية لها تكمن في حملة نابليون على مصر 1798-1801 حيث تفاعل نظام الحكم مع الحركة الحديثة، والمرحلة الثانية مرحلة الاستعمار التي أنشأت ما يعرف بالطبقة البرجوازية الصغرى، حين تمكن زعماء الأحزاب السياسية وضباط الجيش المنتمون في الغالب إلى الطبقة البرجوازية الصغرى من الاستيلاء على السلطة في أغلب الأقطار العربية، ويذهب البعض الآخر في تفسيره على كونه ظاهرة اجتماعية وراثية تسير بالمجتمع عبر المراحل المختلفة، وهو ما ذهب إليه علي زيعور في القول أن النظام الأبوي المستحدث ليس عصريا أو تقليديا، لا من وجهة

الحدائية ولا من الوجهة الاتباعية، إنه وعلى سبيل المثال تشكل اجتماعي يفتقر إلى الخصائص المشتركة التي تتحلى بها الجماعة وتعوزه مظاهر الحدائية التي ينعم بها المجتمع.

فالأبوية المستحدثة تشكل اجتماعي متميز بطبيعته الانتقالية وضروب شتى من التخلف والتبعية، وهذا كله متجسد في اقتصاده وبنية طبقاته وكذلك في تنظيمه السياسي والاجتماعي والثقافي، وعلاوة على ذلك فهو تشكل غير مستقر أبداً بالمرّة تفسخه التناقضات والنزاعات الداخلية،³⁴ وهو ما يتجلى في سمات النظام الأبوي العربي كذلك إذ يقوم على علاقة السيطرة والخضوع، أو الهيمنة والتبعية، حيث الشمولية والاستبداد أي أن هناك منطق قوة في التعامل متمثل في الرجل على المرأة والأب على الأسرة والحاكم على الرعية أو السلطة والدولة على المجتمع،³⁵ حالة الاستبداد جعلت المجتمعات العربية تعيش في حالة من الركود والتكديس وحالة من الاستبداد بمختلف أشكاله استبداد الرجل على الجماعة والاستبداد العائلي والاستبداد الحزبي واستبداد الدولة.³⁶

ويؤكد هشام شرابي في دراسة له عن المجتمع العربي على انعدام التنشئة السياسية في الدول العربية، ويقول في ذلك "أن الأسرة العربية لا تتيح للفرد منذ طفولته مجالاً لتحقيق الاستقلال الذاتي، تستغرب وتستنكر عليه القيام بأنشطة فردية فيجعله ذلك يعزف عن النشاط المستقل منتظراً الآخرين مما يشعره بالعجز والانتكالية ويكسبه صفات الخجل وأشكال أخرى من السلوك الاجتماعي، الذي يؤدي بدوره إلى العجز عن تحقيق الاحترام للذات في مقابل زيادة الاحترام للآخر، فالتشجيع الذي يلقاه الفرد يكون مرتبطاً بالتطابق مع السلوك العام وعدم تكوين رأي مستقل"³⁷ ويضيف أن التكوين الأسري ينتقل إلى المؤسسات الرسمية.

جدول يوضح مقارنة الحدائية بالأبوية

الأبوية	الحدائية	المقولة
أسطورة/معتقد	فكر/عقل	المعرفة
دينية/مجازية	عملية/نقدية	الحقيقة
بيانية	تحليلية	اللغة
سلطنة أبوية مستحدثة	ديمقراطية/تشاركية	السلطة
عمودية	أفقية	العلاقات الاجتماعية
عائلة/عشيرة/طائفة	طبقة	التشريع الاجتماعي

المصدر: هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط2، ترجمة محمود شريح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص36.

وتمتاز الأبوية المستحدثة بمجموعة من الخصائص تجعلها تنطغى على المجتمع وقد جمعها زيعور فيما يلي:

1/ السلطة والخضوع: حيث يشكل الأب النموذج الأصلي للأبوية المستحدثة فهو أداة القمع المستحدثة، الهدف الأسى للأسرة في مراحل بنائها الأولى هو إنتاج طفل مطيع، ويرد زيعور³⁸ القمع في العائلة إلى شيوع مواقف غير عقلانية وخرافية في صفوف غالبية الناس، الأمر الذي يؤدي إلى إحكام سيطرة الوضع القائم على الناس

ويجعلهم يرفضون أي تغير اجتماعي، فعملية التنشئة الاجتماعية لا تؤثر فقط في تربية الفرد بل إنها أيضا تشترط مقدرته الداخلية على الوعي، وتصوغ فهمه لنفسه وللآخرين، وتتكشف عن نفسها في إطار العائلة في المجتمع الأبوي المستحدث.

2/ التبعية والاستقلال الذاتي: نظاما قيم وتشكل اجتماعي، ففي حين تركز التبعية إلى الخضوع والطاعة وتنهض على أخلاقية السلطة، يقوم الاستقلال الذاتي على الاحترام المتبادل والعدالة ويعتمد على أخلاقية الحرية، فردات أفعال الطفل تجاه الأحكام والمواقف الصادرة عن الأب تظهر نوعا من الطاعة، وهذا حسب ما يسميه بياجيه³⁹ "الاحترام الأحادي"،* وهذا الانتقال لا يبدو كاملا في العائلة العربية المستحدثة فهذه العائلة تستمر في تغذية قيم التبعية ومواقفها وما قاله قيلهلم يوجز المغزى الاجتماعي لهذه المعضلة "هذه العائلة تخلق الفرد الخائف أبدا من الحياة والسلطة وهكذا فإنها تخلق من جديد إمكانية قيام حفنة من الأفراد ذوي النفوذ بتسلم السلطة وقيادة الجماهير".⁴⁰

3/ نظام الولاء: العائلة الأبوية المستحدثة في إنتاجها أفرادا تبعيين تلي حاجة أساسية من حاجات المجتمع الأبوي المستحدث، فهي تعزز نظام الولاء المركزي وتضمن باستمرار النموذج الأولي للسلطة الأبوية،⁴¹ وعلى الرغم من كافة المظاهر العقائدية فإن ولاء الفرد الأساسي في المجتمع الأبوي يتجه إلى العائلة أو العشيرة أو المذهب أو الطائفة، وبالنسبة إلى الفرد العادي في هذا المجتمع فإن فكرة المجتمع أو الوطن مجردة ولا تتخذ معنى إلا في ارتباطها بالنماذج الأولية للقرابة والدين، وفي إطار التقاليد الاجتماعية فإن سلطة الأب وشيخ القبيلة والزعيم الديني هي التي تحدد وجهة ولاء الفرد وموضوعه، حيث تعمل هذه التقاليد على تقوية كلا من الولاء الشخصي والتبعية للذات يتربى الفرد عليهما في إطار العائلة وتعزيزهما في الإطار الكلي للمجتمع داخل نظام الولاء وتوزيع الرضا والحماية.

وسواء كانت الدولة جمهورية أم ملكية فإنها تجسدت في شكل معين من السلطة، لقد أصبحت الدولة الجديدة القوة المركزية المسيطرة في المجتمع، ليس فقط باحتكارها السلطة القسرية ولكن أيضا باتساع قوتها الاقتصادية المتعاضمة على أنها مالكة الصناعات الأساسية ومصدر كافة الاستثمارات الكبرى والجهة الوحيدة المقترضة دوليا وموفرة الخدمات الأساسية، وعلى هذا أخذت على عاتقها مسؤولية تحويل المجتمع، وكما أن المركزية السياسية التي نشأت في كافة الدول بعد تحقيق الاستقلال الوطني أدت إلى سلطوية متزايدة فإن الغنى المفاجئ قد صاحبه فقر متزايد مما نتج عنه تحولات جذرية في البنية الاجتماعية، حيث الفرد لا يؤخذ برأيه في المجال السياسي، ونصيبه من الناتج الاقتصادي كما يرتضيه الحاكم لا كما يأمل هو، فتفسير العجز الديمقراطي من منظور الثقافة السياسية هو من المداخل الأساسية التي استخدمت في تحليل ظاهرة رسوخ الأنظمة السلطوية في الدول العربية، ولعل السبب الأساسي هو طبيعة الذهنيات والمسالك التقليدية السائدة في المجتمعات العربية، والتي بنيت على مجموعة من المرتكزات والأبنية الفكرية والاجتماعية والتقاليد السياسية بعيدا عن أبسط مبادئ الفكر الديمقراطي، وهو ما يظهر على المؤسسات والممارسات السياسية في الدول العربية.

5. خاتمة:

في الأخير نجد أن فكرة بناء الدولة في الوطن العربي، بقدر ما هي واقع معاش من خلال تشكل الدول القطرية العربية بصورتها الحالية، إلا أن ميلادها كان عسيرا إلى حد ما، وذلك من خلال الظرف التاريخي الذي نشأت

فيه الدولة العربية، إضافة إلى مجموعة من القيم الثقافية كان لها تأثير كبير في الدفع نحو ما هي عليه الدولة العربية اليوم من هشاشة في المؤسسات وهيمنة للقادة شبه مطلقة، وكان ذلك على الصعيد الشعبي وما تحمله الشعوب من قناعات توارثتها عبر أجيال متعاقبة، إضافة إلى تأثير النخب كذلك بخلفيات ثقافية أثرت هي الأخرى في تكوينها وتركيبها وبالتالي في ممارستها، وهو ما تشهده الدول العربية اليوم وخاصة عند حصول الاحتجاجات بهذه الدول تظهر مدى هشاشة المؤسسات السياسية وارتباطها في أغلب الأحيان بفرد، حيث بزعة الفرد الممتلك تهمز معه المؤسسة برمتها وفي كثير من الأحيان تنهار، إلا أنه ظهر جيل من النخبة الحديثة يدعو إلى ضرورة تبني الخيار الديمقراطي وإطلاق المزيد من الحريات، يمكن أن تكون مدعاة لبداية مرحلة جديدة في تاريخ الدولة العربية.

5. الهوامش والمراجع:

¹ ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص11.

² عادل مجاهد الشرجي، بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2013، ص8.

* هذا العنصر هو الأكثر تصادماً مع المفاهيم الحديثة المرتبطة بالديمقراطية على غرار توسيع مجال عمل المجتمع المدني والدعوة إلى المزيد من الحريات الأمر الذي يرى فيه البعض خاصة أصحاب الفكر المحسوب على المدرسة الاشتراكية تقويضاً لحدود صلاحيات السلطة.

³ عادل مجاهد الشرجي، مرجع سابق، ص5

⁴ عادل مجاهد الشرجي، نفس المرجع، ص6

⁵ نفس المرجع، نفس الصفحة

⁶ عادل مجاهد الشرجي، مرجع سابق، ص7

⁷ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁸ محمد أمين جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص3

⁹ فرانسيس فوكوياما، مشكلة بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب محمد الإمام، ط1، المملكة العربية السعودية، العبيكان للنشر، 2007، ص13-14.

¹⁰ نفس المرجع، نفس الصفحة

* ويتمثل مفهوم بناء الدولة عنده في ذلك الإطار القائم على المعايير التالية:- تنوع وتمييز الأبنية والأدوار ويعني المزيد من التخصص في إطار وحدة كلية بمعنى آخر أن توجد أبنية ذات أدوار وظيفية محددة تحديدا جيدا في إطار منسق، أي وجود أبنية في النظام السياسي محددة الوظائف وتميل إلى القيام بدور ما مرتبط بهذه الوظيفة في إطار النظام السياسي ككل.- العلمانية وهي العلمية التي يصبح بها المواطن أكثر رشادة وأكثر واقعية وتحليلية في سلوكه.- أسلوب الأداء والذي يتمثل في قيام المؤسسة بوظائفها

¹¹ محمد لبوخ، عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة تلمسان، 2014، ص72

¹² نفس المرجع، نفس الصفحة

¹³ عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ط2، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص342

¹⁴ محمد أمين جيلالي، مرجع سابق، ص6

* كما في قضايا المواطنة والديمقراطية ونطاق الحريات.. ونحوها فيه جدل بين نفي واثبات أن أثينا هي الحاضنة الأولى لهذه المفاهيم، حيث قدمت نموذج المجتمع السياسي الأول للبشرية، وهو ما ينفيه البعض في كون أن النموذج الأمثل هو المجتمع السياسي الذي بناه الرسول (ص) في المدينة، وأن ما اضعف الفكر العربي هم من امتثلوا للفظ الغربي ولم يكونوا مجموعة مصطلحات وفق الهوية المحلية، حيث مواطن تقابلها مسلم، رعية تقابلها ذمي،

ديمقراطية تقابلها شوري، ... حتى تفهم العلاقات على أكمل وجه، وان الدخول السلس لهذه المصطلحات إلى الفكر العربي كثيرا ما افقدها معناها، وأصبح العقل العربي في تبعية للغرب كما هو شأن السياسيين.

* يمكن أن يكون مرد هذا في كون المدينة التي أسسها الرسول (ص) والتي تقوم على حكمه وخضوع المحكومين المطلق إلى أوامره يرجع إلى الشرعية الإلهية التي يحظى بها، وفيما تلاه فترة الخلفاء وخضوع المحكومين والامتثال إلى قراراتهم نتيجة الشرعية النبوية التي يحضون بها، ومع تقدم السنين وبزوال الرجال الذين كانوا حول الرسول خاصة الواردة فهم نصوص أصعب من الصعب اجتماع الأمة على قائد واحد والامتثال إلى أوامره.

* ان بقيت تدور في اختصاصها تصنف ضمن الرصيد الديني وقد يستنبط منها بعض النصوص، وان خرجت لميادين الفكر والسياسة غالبا ما يقذف أصحابها بالتشدد أو التطرف.

¹⁵ ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص35

* على غرار الدولة الأيوبية الزبانية... وغيرها، أين تسمى الدولة باسم مؤسسها، وقد بقيت بعض صورها في العصر الحالي ما دفع بمندوب سوريا في الأمم المتحدة إلى القول "كيف لدولة تسمى على شخص وتقوم في حكمها على عائلة واحدة - آل سعود- أن تفرض النهج الديمقراطي والدستوري على دولة أخرى"

* تختلف الطروحات العربية في النظر إلى الفترة العثمانية بين من ينظر لها كاستعمار على غرار الاستعمار الأوروبي وبين من ينظر لها كخلافه، الأمر الذي يجعل الباحث في هذا الشأن يتعامل بحذر مع هذا الموضوع، ويمكن أن يكون مرد ذلك إلى كون الأتراك تعاملوا مع العامل الديني بإيجابية ذو المكانة المهمة في ثقافة العربي حيث قدموا أنفسهم أنهم حامين للدين ومحافظين عليه، هذا جعل بعض الوجهاء في المنطقة العربية يفرقون بينه وبين الاستعمار الأوروبي، أما الطرف الثاني أصحاب التوجه المادي ينظرون إليه ناهب لثرواتهم بغض النظر عن المعتقد الذي كان يحمله.

¹⁶ سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترخيص الديمقراطي واستراتيجيات البقاء 1989-2013. أطروحة دكتوراه علوم سياسية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص45.

* وذلك عن طريق إقامة دويلات التجزئة السياسية وتثبيتها بواسطة الحراب الاستعمارية الخارجية فكانت البدايات دخول فرنسا للجزائر ثم تونس ثم المغرب واقتسامها مع اسبانيا، ودخول ايطاليا إلى ليبيا ودخول بريطانيا إلى عدن وعمان ومصر والسودان والكويت حتى جاءت الحرب العالمية الأولى وكان واحدا من أسبابها الرئيسية اقتسام البلاد العربية فيما بين الدول الامبريالية ليعلن رسميا عبر اتفاقيات ساكس بيكو وسان ريمو واتفاقيات باريس عن تقسيم البلاد العربية الى دويلات ذات حدود سياسية تحت الحماية الامبريالية وقد شكلت هذه التقسيمات نواة الدويلات العربية الموجودة الآن. انظر: ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص36. مأخوذة عن منير شفيق، في الوحدة العربية والتجزئة، ط3، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981، ص66.

¹⁷ سيد أحمد كبير، مرجع سابق، ص50

¹⁸ نفس المرجع، نفس الصفحة. ص52

* هي قيام دول أوروبية أو عناصر من هذه الدول باكتشاف أقاليم شاسعة في أنحاء مختلفة من العالم، والاستيلاء عليها ليس سياسيا واقتصاديا فقط وإنما تربويا وثقافيا أيضا إلى جانب إقدامها على الاستيطان فيها وتحويلها إلى مستعمرات لها.

¹⁹ ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص37.

* والتي كثيرا ما كانت سببا في النزاعات بين العرب وفق ما يعرف بالنزاعات الحدودية العربية-العربية. في ذلك انظر: جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط7، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، صص69-70.

²⁰ عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، مجلة سياسات عربية، عدد 36، يناير 2019، ص12

²¹ أحمد عارف أرحيل، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، عدد2، 2009، ص632

²² ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص46

²³ نفس المرجع، ص48

* وهو ما أدى إلى في الفترة الأولى لنشأة الدول العربية سيطرة الحزب الواحد على كافة جوانب الحياة، فهذه الفترة عرفت هيمنة العسكر على مقاليد الحكم في غالبية الدول العربية

²⁴ سيد احمد كبير، مرجع سابق، ص57

²⁵ نفس المرجع، نفس الصفحة

* الكوربوتاتية Corporatism: هي سيطرة جماعات المصالح الخاصة (أصحاب الشركات الكبرى ولوبيات الضغط الاقتصادي) على دوائر القرار في الدولة وتوجيه اهتمام المواطنين، عبر شركات الإعلام، إلى الدفع بأجندات مصالح هذه الجماعات إلى الواجهة تحت ألقنة الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من شعارات التي يلوها الإعلام اليوم، يسعى هذا النوع من الحكم البلوتوقراطية، أي حكم الأثرياء

²⁶ روابي رزيقة، أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2014، ص22

²⁷ نفس المرجع ، نفس الصفحة.

²⁸ صليحة كبابي، الهوية والثقافة السياسية كمدخل للتحوّل الديمقراطي في الشرق الأوسط، مجلة العلوم الإنسانية جامعة الأخوة منتوري

قسنطينة، عدد 46، ديسمبر 2016، ص 244

* يرجع معظم الباحثين سبب نشأة الفرق الإسلامية إلى مجموعة من العوامل وهي: 1. العوامل الداخلية:- الاختلاف في تفسير القرآن - الاختلاف في الاستدلال بالسنة النبوية - الاختلاف في معاني اللغة العربية وألفاظها - الغلو في الركون إلى الذوق - الخوض في مسائل المحضور - إضافة إلى مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية. 2. العوامل الخارجية:- دخول أفكار الأديان المختلفة وامتزاجها بقيم الإسلام (اليهودية والنصرانية والفارسية والأديان الهندية القديمة) عبد الفتاح أحمد فؤاد: الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية. الجزء الأول، ط1، الإسكندرية، 2003، ص 31-51

²⁹ أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، 2002، ص 14

* أهمل العثمانيون في هذه الحقبة دراسة العلوم الطبيعية والرياضيات والكيمياء والطب في احتكاكهم بالحضارة الأوروبية وصوبوا جل اهتمامهم على العلوم الدينية والعلوم الإنسانية. تاريخ العرب الحديث: من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. مصر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، 1997، ص 39.

³⁰ توفيق السيف: المسألة الطائفية: بحثاً عن تفسير خارج الصندوق المذهبي - مجلة الكلمة 14 - 6 - 2008

³¹ يوسف زدام، دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية: دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية، أطروحة

مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، منشورة، جامعة باتنة، 2013، ص 123

³² ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص 146

³³ صليحة كبابي، مرجع سابق، ص 245

³⁴ هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط2، ترجمة محمود شريح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 22

³⁵ سيد احمد كبير، مرجع سابق، ص 66

³⁶ نفس المرجع، ص 67

³⁷ صليحة كبابي، مرجع سابق، ص 246

³⁸ هشام شرابي، مرجع سابق، ص 59-62

³⁹ نفس المرجع، ص 63

* ويذهب بياجيه في الحرية القائمة بين علاقة الأب والابن من خلال الألعاب فهو يحذّر نجاعة الألعاب ذات القوانين بالطريقة الأفقية أي بين الطفل وأقرانه ما يتيح له اكتساب المبادرة في حين تصنع منه إنساناً ممثلاً يسهل عليه تقبل القوانين العامة للدولة، أما الألعاب الفردية الخالية من قوانين تورث فيه فكرة ملكيتها للأب والتمتع بها في حدود رضا أو وجهة نظر الأب، ما يورث لديه ثقافة التبعية للقادة مستقبلاً دون حق امتلاك شرعية فحص القرارات، وعدم سلاسة انغماسه مع القوانين العامة. ولأن الطفل يتمسك ببعض قوانين النقاش ويتعاون مع رفقاءه تعاوناً كاملاً فهو قادر على التمييز بين التقليد والمتبع والمثل الأعلى العقلاني وهذا ما يمكنه من الانتقال من التبعية إلى الاستقلال الذاتي.

⁴⁰ هشام شرابي، مرجع سابق، ص 64

⁴¹ نفس المرجع ، ص 64